

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

إعادة النظر في الآجال الخاصة بمباريات التوظيف المعلنة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة مستهل هذا الأسبوع، عن عزمها تنظيم مباريات توظيف مفتشين للمالية ومهندسين للدولة من الدرجة الأولى ومتصرفين من الدرجة الثانية، وحددت لذلك تاريخ الأحد 22 نونبر 2020، على أساس أن يكون يوم فاتح أكتوبر 2020، بمثابة آخر أجل لإيداع ملفات الترشيح.

ومن المعلوم أن السنة الجامعية 2019-2020 قد عرفت اتخاذ جملة من الإجراءات التي فرضها تدبير جائحة كورونا، وبهم الأمر أساساً تعليق الدروس الحضورية، الأمر الذي نتج عنه تأجيل إجراء امتحانات الدورة الربيعية في مواعيدها المعتادة، حيث إن أغلب الجامعات المغربية قد حددت شهري شتنبر وأكتوبر الجاريين لإجراء امتحانات الدورة العادية، فضلاً عن تأجيل مناقشة بحوث التخرج، لاسيما على مستوى أسلاك الماستر، وما يتطلب ذلك من مدة لاستخراج بيانات النقاط وشواهد النجاح.

ومن منطلق أن الدستور المغربي لسنة 2011 قد تأسس على مبدأ تكافؤ الفرص، الوارد في تصديره (الفقرة الأولى) وفصول أخرى منه، فإن آجال مباريات التوظيف المعلنة يتعين ألا تتعارض من حيث الجوهر مع المقاصد الكبرى التي تأسست عليها الوثيقة الدستورية، في اتساق ذلك مع ما نص عليه الفصل 31 من ضرورة أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الشغل وفي ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛ الأمر الذي يكون معه الإبقاء على آجال المباراة المشار إليها أعلاه إخلالاً بهذا المبدأ الجوهري.

لذا نسئلكم عن الإجراءات العاجلة التي تعتزمون اتخاذها من أجل تمديد آجال إيداع ملفات الترشيح؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الوهابي زهور